أسس التفكير التداولي في النظر النحوي عند الزملكاني (ت٦٥١هـ)

أ.م.د. باسم خيري خضير
كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة المثنى

Abstract

The present paper is considered as one of the ones that are interested in the methods of linguistic thinking of the Arabic linguists. The researcher's view that he has adopted is that non-linguistic factors influence the thinking of the grammarians in specific, and the linguists in general. These factors are represented by the cultural contexts, the two sides of the discourse (the speaker and the listener), and the intention of the speaker. These all are considered as the basis for the pragmatic thinking. The present paper sheds light on a great Arabic scholar that is Al-Zamalekani and to research these basis according to his grammatical point of view. The research has reached some valuable conclusions that contribute to enlighten an important aspect of grammatical thinking and uncovering the research methodology of Arabian scholars. Key words: the basis, pragmatics, grammar, context, intention.

المقدمة

لم يكن تطور مناهج البحث اللساني ببعيد عن جهود العرب المحدثين ، فحاولوا مقاربة تراثنا الكبير في ضوء تلك المناهج ، فليس لأحد أن ينكر مدى براعة التصنيف في التراث اللغوي العربي ، وكم نحن بحاجة إلى قراءة هذا التراث في ضوء معطيات الدرس اللساني الحديثة ، وآلياتها المتطورة ، وليس ببعيد عن تلك الجهود العالم الذي بين أيدينا وهو كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري السماكي الدمشقي الشافعي الزملكاني ، نسبة إلى (زملكان)إحدى قرى غوطة دمشق ، وكان فاضلا عالما خطيبا متميزا سريا ذكيا، عرف بعلوم متعددة ، ودرس في بعلبك وولي قضاء صرخد، ثم دفن بدمشق في مقابر الصوفية في سنة إحدى وخمسين وستمائة[١] .

صنف الزملكاني كتبا كثيرة منها: التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن ، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، والمفيد في إعراب القرآن المجيد ، والمفضل على المفصل وهو شرح لمفصل الزمخشري ، ونهاية التأميل في كشف أسرار التنزيل[٢].

يغلب على مصنفات الزملكاني الطابع البلاغي ، فهو عالم واسع المعرفة ، عارف بدقائق اللغة ، وإذا كنا اليوم نحاول مقاربة أسس النظرية النحوية في مصنفات الزملكاني البلاغية، و في ضوء منهج لساني محدث ، فإننا نستفيد من مقولة حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ) الذي قال :" وكيف يظن إنسان أن صناعة البلاغة يتأتى تحصيلها في الزمن القريب ، وهي البحر الذي لم يصل إلى نهايته مع استنفاد الأعمار"[٣] ومما يسوغ لنا دراسة المصنفات البلاغية ، بجوانبها كافة تَرَسُخ أسس التفكير التداولي في الطروحات البلاغية ، فالبلاغة بأبسط تعريفاتها " عمل المتكلم على إيصال الشفرة إلى السامع بواسطة رسالة منطوقة خلال قناة اتصال مسموعة في مقام معين"[٤] وهذا يدل على أن البلاغة تداولية في مضمونها ، فما تلك العناصر التي ضمنها التعريف إلا ركائز الدرس التداولي ، وأسس التفكير البرجماتي ، التي قامت عليه النظرية ، وهي السامع والمتكلم والسياق والرسالة، ونسعى في هذا الجانب إلى السير خلف منهج اقترحه عدد من الباحثين ، يدور حول لسانيات الخطاب وعلاقاتها بالأنساق الثقافية ، ونرى فعالية تداخل الأنساق الثقافية كافة مع المعطى اللساني ، وعلاقة التداولية بعلوم البلاغة في هذا الإطار ، فالبلاغة من العلوم الغنية التي ارتبط وجودها بالدفاع عن القرآن الكريم ، كونه يمثل رسالة تواصلية بين الخالق وخلقه . فلم تكن نشأة البلاغة مرتبطة بالعلوم العقلية ، أو اللسانية فحسب ، بل هو مزيج من هذا وذاك ؛ لذا فإننا نقرأ عن ابن المقفع عندما سئل عن البلاغة فأخذ يمزج في تعريفه بين علم البلاغة وعلوم شتى ، يقول :" البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة ، فمنها ما يكون في السكوت ومنها ما يكون في الاستماع ، ومنها ما يكون في الإشارة ومنها ما يكون في

الحديث ، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جوابا ومنها ما يكون ابتداء ، ومنها ما يكون شعرا ومنها ما يكون سجعا وخطبا ، ومنها ما يكون رسائل ، فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها والإشارة إلى المعنى ، والإيجاز هو البلاغة "[٥].

تقوم البلاغة على مبدأ التبليغ والتأثير في السامع أثناء عملية التواصل .ومن هنا يصبح التداخل واضحا بين العلمين، إذ إنهما يشتركان في اهتمامهما بدراسة اللغة بوصفها أداة تبليغ وتأثير وتواصل بين المتكلمين، فـ" البلاغة تداولية في صميمها؛ إذ أنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع، بحيث يحلان إشكالية علاقتهما، مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضهما، ولذلك فإن البلاغة والتداولية البرجماتية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي على أساس أن النص اللغوي في جملته هو نص موقف"[٦]. ومن يراجع كتابي الزملكاني اللذين عنيا بالإعجاز القرآني ، تتجلى لديه الرؤية التداولية الواضحة والطاغية على التفكير اللغوي عند الزملكاني ، ولا تكاد هذا الرؤية تغادر الكتابين في مرحلة من المراحل ، فالزملكاني لساني بامتياز ، ولم ألحظ عالما بلاغيا أو نحويا يوظف الأسس التداولية بكثرة كما لحظتها عند الزملكاني ، وقارئ الكتابين يلحظ ذلك من خلال مقدمات الزملكاني للمباحث النحوية أو البلاغية أو من خلال تحليل الشواهد القرآنية والشعرية التي ضمنها كتابيه - وهو ما سنطالعه في أثناء عرض المباحث- ولا أرى نفسي مغاليا إذا قلت: بأن الدراسات العربية التي حاولت مقاربة المصنفات البلاغية من الوجهة التداولية قد أغفلت الزملكاني ، فلا أرى الباحثين يذكرونه ، فهذا محمد العمري يذكر المراحل التي مر بها التفكير التداولي على يد أبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) والجرجاني(ت٤٧١هـ) وابن سنان الخفاجي(٤٦٦هـ) والسكاكي(ت٦٢٦هـ) ، وتحول المركز في التحليل التداولي من التخيل إلى التداول ، لكنه يغيب جهود الزملكاني[٧] وأعجب من ذلك ما فعله باحث آخر درس الجهود البلاغية من القرن الثالث إلى القرن السابع الهجري من وجهة النظر التداولية ، لكنه أغفل مصنفات الزملكاني كاملة[٨] ، وما بحثنا هذا إلا ليسلط الضوء على عالم بارع ، صنف كتابين مهمين في الإعجاز القرآني ، وعُدا مرجعين مهمين في هذا العلم ، ومن ثم قراءة هذا النتاج في ضوء النظرية التداولية ، والبحث عن أسس التفكير التداولي عند الزملكاني ، ولكننا خصصنا بحثنا للبحث عن تلك الأسس في القضايا النحوية التي عرضها الزملكاني ، فقد طغت على مصنفاته النزعة النحوية ، وراح يقلب المسائل النحوية ومن ثم يعطي آراء جديدة في بعضها . وسأحاول في هذا البحث الابتعاد عن المقدمات النظرية في البحث حول ظهور النظرية التداولية وأهم مراحل نشأتها وعلاقاتها الفلسفية ، اعتمادا على مصادر كثيرة سابقة . وسأشرع بذكر أسس التفكير التداولي عند الزملكاني وتأثيرها في النظر النحوي الخاص به .وسأقسم البحث على مسائل :

أولا: القصدية .
ثانيا : السياق .
ثالثا: طرفي الخطاب (المتكلم والسامع) .
رابعا: الإعراب التداولي .
خامسا: الربط التداولي.

أولا: القصدية : يعد مفهوم القصد من المفاهيم الجوهرية التي استأثرت وما تزال باهتمام علماء اللغة وقبلهم الفقهاء والفلاسفة والمتكلمون ، وعلماء البلاغة ، إذ يكفي رجوعنا إلى تراث هؤلاء العلماء ، للوقوف على نظرات علمية لطيفة في هذا الباب ، فعندهم لما كانت المعاني سابقة للألفاظ والعبارات ، فإن دلالة هذه على تلك تتوقف على المواضعة وقصد المتكلم ، والكلام قد يحصل بغير قصد فلا يدل ومع القصد فيدل ويفيد[٩] ، وهذ الأمر لمسناه حقيقة واضحة عند الزملكاني ، في الفن الخامس عشر

الذي عنونه بـ(في بيان أن الألفاظ تبع للمعاني) فشرح فيه أن المعاني مخزونة ذهنيا لدى المتكلم ، ثم يتحكم قصده وإرادته في توجيهها ، فيعرض في ذهنه تقدير تقديم أو تأخير ، أو زيادة أو حذف أو نحو ذلك ليصح المعنى المطلوب والمقصود، ويستخلص بعد ذلك أمثلة عديدة من كتاب الله العزيز في أن الألفاظ هي التابعة وأن المعاني هي المتبوعة[١٠]. وهذا قريب مما قرره علماء اللغة المحدثون إذ رأوا بأن هناك وجودا باطنيا ذهنيا سابقا على الوجود اللغوي ، وكلاما نفسيا قديما على الكلام التنجيزي الحادث ، فالمعنى كيان سيكولوجي واللفظ كيان لساني ، والكلام زواج بين الكيانين ، ويتطابقان تطابقا يكون فيه اللفظ لباسا للمعنى ، والمعنى مضمونا للشكل[١١] وهذا المعنى وجدته جليا عند الزملكاني عند حديثه عن حذف المفعول ، قال:" وقد يحذف لفظا ويراد معنى وتؤذن به قرينة حال أو مقال ، وينقسم إلى: جلي وخفي ، فمنه أن تذكر الفعل وفي نفسك مفعول محذوف قد علم مكانه إلا إنك تنسيه نفسك وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا ليثبت أصل معناه ، من غير أن تعديه إلى شيء ، وتخيل إلى نفسك أنك غير عالم بمفعوله ..."[١٢] وهو حديث عالٍ مؤذن بأن الألفاظ لا تكون واقعا جليا ، وحادثا إلا بعد سلسلة من العمليات الذهنية في نفس المتكلم .وقد اعتد علماء التداولية كثيرا بمبدأ القصدية ، ورأوا أن لا كلام دون قصد فالأصل في الكلام القصد[١٣] . ويرى (سيرل) بأننا لا يمكن أن نعد العقل منغلقا على ذاته، بل على العكس من ذلك ، فقد يتمثل ويربطنا عبر طرق مختلفة بالعالم الخارجي والبيئة والناس ، عبر علاقة معينة يصطلح عليها القصدية ، وتشمل هذه العلاقة الشعورية الرغبات والاعتقادات والمقاصد والادراكات وكذلك ضروب الحب والمكاره والمخاوف والآمال ، فالقصدية : "هي المصطلح العام لجميع الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتوجه بها العقل ، أو يتعلق نحو الأشياء أو الحالات الفعلية في العالم"[١٤] فيرى بأن المعنى تابع لإرادة المتكلم ، عبر تداخلات واسعة من العالم الخارجي ومجموعة من المشاعر التي تؤثر على إنتاج المعنى.

لقد مثلت القصدية محور النظر النحوي عند الزملكاني ، فربط أغلب المسائل النحوية بقصد المتكلم ، بل تعدى ذلك إلى تأثير القصد في اختيار المتكلم للأصوات التي تشكل ألفاظه ، قال : " ويجب على الناثر أو الناظم أن يراعي الخفيف منها ، ويتجنب الثقيل ما أمكن ، ويأتي بالكلمة التي لم تتقارب مخارج حروفها كل القرب فيتعثر بها اللسان ، أو تتباعد إلى حد استفال كلي بعد استعلاء تام "[١٥] فيرى بأن قصدية المتكلم تسبق حدود تركيبه للجمل إلى تركيبه للمفردات واختيار أصواتها ، ويذهب بعيدا فيرى بأن معرفة المقاصد في السياقات أساس في فهم الدلالات ضمن السياقات المحددة ، وخصوصا في معرفة دلالات الكتاب العزيز، يقول:" فعلى الطالب لفهم معاني كتاب الله العزيز ، أن يتتبع ألفاظه ،والوقوف على مقاصدها من مظانها ؛ ليتوصل بعد ذلك إلى معرفته ،فإنه لا سبيل إلى العمل به إلا بعد العلم به ، وذلك فرض لازم والمخل به مدخول الفهم في علمه"[١٦] .

ومن المسائل النحوية التي عرضها مبينا امتناع تنوع المقاصد عندما فرق بين دلالة اسم الفاعل والفعل في قولنا :(زيد منطلق) و(زيد ينطلق) قال :" قد سبق أن الألفاظ موضوعة للأمور الذهنية ومع ذلك فهي متفاوتة المقاصد ، فالاسم المشتق يعطي تعلق المعنى بالذات ، وأنها متصفة به من غير تعرض في دلالته لوقت أو لانقضاء تلك الصفة ، أو تقضيها بخلاف الفعل فإنه يشعر بالحدوث والانقضاء إن كان ماضيا والأخذ فيه والتقضي إن كان مضارعا حالا كان أو مستقبلا ... وكيف يستقيم ذلك (يقصد اتحاد معنيهما) والفعل يدل على الحدث والزمان والاسم لا دلالة له على ذلك ، واختلافهما حدا يمنع اتحادهما قصدا "[١٧] ، لقد فرق الزملكاني في النص الآنف الذكر بين تركيبين نحويين ، رادا على بعض النحاة الذين قالوا باتحاد دلالة اسم الفاعل مع الفعل المضارع ، ومرجعا علة التفارق إلى وجود صورة ذهنية للمعاني قبل استحداث الألفاظ ، ولما كان الصور الذهنية متفرقة كانت الصور المادية متمثلة بالتركيب متفرقة ، فوراء مجيء تركيب (زيد منطلق) صورة معنى ذهني تختلف عن الصورة الذهنية خلف التركيب (زيد ينطلق) والذي يتحكم في مجيء الصورتين قصد المتكلم ، فإذا كان المتكلم قاصدا تعلق صفة الانطلاق بزيد وتوصيفها به دون التعرض لدلالة الوقت جيء باسم الفاعل ، وإذا كان قصد المتكلم أن ذلك التعلق خلفه زمن معين جيء بالفعل الموافق لقصد المتكلم ، وضرب مثالا قوله تعالى:" وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد"

(الكهف ١٨) وعلل مجيء باسط بأنه مؤذن بثبوت الصفة ، ولو جيء بـ(يبسط) لأشعرت بالتجدد ، ثم علل مجيء اسم الفاعل والفعل في قوله تعالى:" هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ" (فاطر٣) فمجيء اسم الفاعل(خالق) دليل على قصد ثبوت صفة الخلق ، ومجيء (يرزق) دليل على تجدد صفة الرزق شيئا بعد شيء[١٨]. وقد خالف الزملكاني في تفريقه كثيرا من العلماء الذين قالوا بتوحيد دلالة اسم الفاعل والفعل ، فقد قال ابن يعيش(ت ٦٤٦هـ) : "اعلم أن "اسم الفاعل" الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فلأنه جار عليه في حركاته وسكناته ويطرد فيه وذلك نحو ضارب ومكرم ومنطلق ومستخرج ومدحرج كله جار على فعله الذي هو يضرب ويكرم وينطلق ويستخرج ويدحرج ..." [١٩] .

ومن المواضع التي ذكرها الزملكاني وفيها تغيير التركيب تبعا لقصد المتكلم مسألة زيادة أما في الكلام ، لغرض التأكيد قال في (أما):" لا يعزب عن فهمك أن فيه معنى الشرط ؛ ولذلك يجاب بالفاء وفائدته في الكلام أن يكسبه فضل تأكيد ، تقول: (زيد ذاهب) فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب وأنه على عزم الذهاب قلت: (أما زيد فذاهب) ..." [٢٠] ، فأن تحويل التركيب والزيادة فيه كانت متسببة عن تغيير في قصد المتكلم ، بين قصده ذهاب زيد أو قصده تأكيد ذلك الذهاب . ومن المواضع التي تجلى فيها أثر قصدية المتكلم في التحليل النحوي عند الزملكاني حديثه عن علة مجيء الألف واللام في الخبر نحو : زيد هو الشجاع وعمرو هو الجواد ، فرأى أنك :" تقصد المبالغة في الخبر فتقصر جنس المعنى على المخبر عنه نحو:" زيد هو الجواد وعمرو هو الشجاع" تريد أنه الكامل ... الثاني : أن تقصره على وجه الحقيقة لا المبالغة ، وهذا إذا أردت أنه لا يوجد إلا منه وإنما يصح ذلك إذا قيدت المعنى بشيء يخصه ويجعله بحكم نوع برأسه كقولك :"هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا" ... الثالث: أن تقره في جنس اتضح أمره اتضاحا لا ينكر ولا يخفى، كقول الخنساء :

إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

لم ترد أن تقصر الحسن في البكاء عليه على وجه المبالغة ولا على وجه الحقيقة ، وإنما أرادت أن تقره في جنس ما حسنه الحسن الباهر الذي لا ينكر ... الرابع: أن ينحو به نحو التعريف لحقيقة عقلها المخاطب في ذهنه لا في الخارج ...نحو هو البطل المحامي وهو المتقي المرتجى..." [٢١] لقد دخلت الألف واللام على الخبر في جميع المواضع الأربعة ، وكانت للجنس في المواضع كلها ، ولكن بتفاوت دقيق جدا ، وفرقت بين المواضع قصدية المتكلم ومعانيه الذهنية ، التي كلما اختلفت رأينا اختلاف التحليل عند الزملكاني ،ورأينا أن الزملكاني اعتمد على القصدية في التحليل وأعانه على ذلك التحليل السياقي والفهم العام لأحوال اللغة وتراكيبها المختلفة في السياقات المختلفة ، وفي الاستعمالات المختلفة تبعا لإرادة الدلالة المختلفة فـ" مقاصد المتخاطبين لا يمثلها الوضع اللغوي المجرد فقط، ولا يمكن الوصول إليها إلا من خلال فهم اللغة في سياق الاستعمال المتجدد بتجدد مقاصد المتكلمين، يستند فيه المتخاطبون على الوضع اللغوي، ويتجاوزونه تلبية لمقاصدهم وأغراضهم الدلالية"[٢٢]. ومن المواضع التي عرض فيها الزملكاني أثر قصدية المتكلم في بناء الجملة ولا سيما في مواضع الحذف ، حديثه عن علة حذف المفعول به ، فنحن نعلم أن الحذف يكون للاختصار والإيجاز ، قال ابن يعيش :" وأما الصفة فلا يحسن حذفها أيضا لما ذكرناه ، ولأنّ الغرض من الصفة إمّا التخصيص، وإمّا الثناء والمدح، وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب، والحذف من باب الإيجاز والاختصار، فلا يجتمعان لتدافعهما، وقد حذفت الصفة على قلّة وندرة وذلك عند قوّة دلالة الحال عليها، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم:(سير عليه ليل) وهم يريدون ليل طويل، وكأنّ هذا إنّما حذف فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك بأن يوجد في كلام القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل"[٢٣] وقد وضح الزملكاني أن علة حذف المفعول به راجعة إلى قصد المتكلم ، فالقصد وراء بناء التراكيب النحوية ، وكل وحدة نحوية تقوم بوظيفة يحددها حاجة المتكلم وقصده في الإبلاغ فإذا انتفت الحاجة انتفى وجود تلك الوحدة حتى لو كانت من العمد وملتبسا بما

قبله ومعتمدا عليه ، يقول:" لما كان حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل ، من حيث أن الفعل ملتبس به كما هو ملتبس بالفاعل ، ولم يكن غرضهم الإخبار بوقوع الفعل فقط ، وإلا لقيل: حصل ضرب أو وقع أو كان أو نحو ذلك ... ترى الناس يقصدون إثبات المعاني التي دلّ عليها المصادر للفاعلين ، مع قطع النظر عن المفعولات فيصير الفعل المتعدي كاللازم ، ومن ذلك قولهم : فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع ويحل ويعقد ، كأنك قلت :"صار إليه الحل والعقد" ومنه قوله تعالى:" قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ "(الزمر٩) المعنى هل يستوي من له علم ومن لا علم له"[٢٤] فلم تتوفر في قصدية الخطاب القرآني الحاجة إلى ذكر المفعول به ، فكان الخطاب منصبا حول التفضيل بين من يعلمون ومن لا يعلمون ؛ لذلك انتفت الحاجة إلى وجود المفعول به ، وصار الفعل المتعدي كاللازم . وليس المقصود الذين علموا شيئا معينا حتى يكون من حذف المفعولين اختصارا ، بل لم يكن المفعول ضمن قصدية المتكلم، إذ ليس المعنى عليه، وقد دل على أن المراد الذين اتصفوا بصفة العلم قوله عقبه: إنما يتذكر أولوا الألباب، أي أهل العقول، والعقل والعلم مترادفان، أي لا يستوي الذين لهم علم ، فهم يدركون حقائق الأشياء على ما هي عليه وتجري أعمالهم على حسب علمهم، مع الذين لا يعلمون فلا يدركون الأشياء على ما هي عليه بل تختلط عليهم الحقائق ، وتجري أعمالهم على غير انتظام، كحال الذين توهموا الحجارة آلهة ووضعوا الكفر موضع الشكر[٢٥]. ولحظنا مما تقدم كيف أن القصدية أثرت بشكل كبير على رؤية الزملكاني للتراكيب النحوية ، ولولا ضيق المقام ، لعرضت كما كبيرا من المواضع التي ، تجلت فيها اهتمام الزملكاني واعتماده على قصدية المتكلم في التحليل النحوي ، وتمثيلها جانبا مهما من جوانب النظر النحوي لديه.

ثانيا: طرفا الخطاب (المتكلم والمخاطب): لقد أولى العرب قديما اهتماما خاصا لمكانة المخاطب في الخطاب ، فكانوا يقسمون الكلام بحسب قدرة المتكلم على فهم المتلقي ،يقول أبو هلال العسكري :" وإذا كان موضع الكلام على الإفهام فالواجب أن تقسّم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السّوقي بكلام السّوقة، والبدويّ بكلام البدو، ولا يتجاوز به عما يعرفه إلى ما لا يعرفه، فتذهب فائدة الكلام، وتعدم منفعة الخطاب"[٢٦] فالمخاطب مدار القول عندهم ، يدور الكلام ما دارت حالته ووضعه في المجتمع ، و إفهامه غاية المتكلم ، ولا يوصف الكلام بالبيان إلا إذا كان مُفهما :" لأن مدار الأمر على البيان والتبيين وعلى الإفهام والتفهيم وكلما كان اللسان أبين كان أحمد ، كما أنه كلما كان القلب أشد استبانة كان أحمد والمفهم لك والمتفهم عنك شريكان في الفضل ، إلا أن المفهم أفضل من المتفهم وكذلك المعلم والمتعلم" [٢٧] .وقد أولت التداوليات الحديثة عناية كبيرة لطرفي الخطاب (المتكلم والمخاطب)انطلاقا من الاعتقاد بأن الخطاب يتوجه (من وإلى) أحد الطرفين ، وكذا بالنظر إلى طبيعة التفاعل اللساني الذي يوجه الكلام ويحدد مساره إلى درجة ذهب معها (ليتش) بأنه لا يمكن أن ندعي فهمنا للكلام من دون استحضار شروط إنتاجه المحيطة به خاصة عنصري (المتكلم والمخاطب) اللذين اعتبرهما ركنين لا غنى عنهما ، ومظهرين مهمين في الحالات التكلمية[٢٨] . وقد مثل طرفا الخطاب بؤرة النظرية التداولية ، فلا يمكن لنا في التحليل التداولي أن نعزل الخطاب عن صانعه ، وظروفه وسياقات نشأته ، وثقافته ، وحالته الاجتماعية وغيرها ، وكذا لا يمكن لنا إغفال المتلقي كون وضعه الاجتماعي يؤثر على نوع الخطاب ومقدار إبلاغيته. وتجاوزت المناهج اللسانية الحديثة ذلك إلى معرفة اسمه وعمره وخلقته وعمله والوضع الذي يكون عليه ، جسمانيا أم نفسيا أم عقليا[٢٩] ، وتجاوز ذلك إلى رغبة المخاطب في المشاركة في الخطاب "أي رغبة المتلقين في المعرفة وصياغة ، مفاهيم مشتركة ، وبذلك يمثل المتلقي جانبا مهما من جوانب عملية الانتاج التي تتكون من (المنتج والنص والمتلقي) ...فلا شك أن النص يكتسب حياته من خلال المتلقي ، إذ يفك شفرته ويستخرج ما فيه ويتوقف ذلك على ثقافته وأفقه ومعرفته بعالم النص وسياقه"[٣٠].

لقد مثل طرفا الحوار جانبا مهما من جوانب النظر النحوي عند الزملكاني ، فغالبا ما يستدعيهما ، بانيا عليهما الأحكام النحوية وتحول التراكيب ، ومنه حديثه عن الصفة بعد أن أعطى دلالاتها في التوكيد والإبهام والمدح والذم ، قال :" ليس شيء من هذه الوجوه بمتعلق بالحكم على الموصوف بالصفة للمبتدأ ، أو للفاعل أو للمفعول ، لم يكن من جهة كونه

محكوما عليه ، ومن ثم لم يتوجه التصديق والتكذيب نحوها ، ومما يؤيد ذلك أن الصفة حقها أن تكون معلومة الحصول للموصوف عند السامع ،وإلا لم تفده تقييدا، وحق الخبر أن لا يكون معلوما وإلا لم يفده ما ليس عنده ، ومن ثم أنكر إعرابي سمع مؤذنا ينصب الرسول في قوله:" أشهد أن محمدا رسول الله " فقال:" صنع ماذا؟" إذ أفهمه النصب قصد الصفة ، فبقيت "إن" بلا خبر فذهبت الفائدة بذلك"[٣١]. ويرى الزملكاني بأن المخاطب يجب أن يكون ذا معرفة بحصول الصفة للموصوف ، ويكون قادرا على تقدير المعايير والمبادئ الوضعية التي من شأنها أن تمثل الإطار العام لحصول واتصاف الموصوف بالصفة ، فهو يرى بأن المخاطب حركي يؤثر في اللغة ، وما المثال الذي عرضه عن الأعرابي الذي سمع المؤذن ينصب (الرسول) إلا دليل على وجوب معرفة المتلقي بأفانين اللغة، فإن" اعتياد القارئ على الأعراف البلاغية واللغوية والتقييدات الثقافية ، التي ينتج بها النص ووضوحها بالنسبة له ، يسهم في سرعة تقبله له ، فعملية القراءة تفاعل بين النص والخلفية المعرفية المسبقة للقارئ ...كما أن معرفة المتلقي بلغته تتضمن قدرته على تحديد أو تفسير السمات التي تشير إلى الترابط للتعرف على الانحرافات وإزالة الغموض"[٣٢]، وتصور الزملكاني يتماشى مع التصور التداولي الذي "اشترط على المتخاطبين المعرفة القبلية بكل أنواع المعاني التي تحظى بها اللغة وضعا واستعمالا ؛ لأن الجهل بإحداها يترتب عليه عجز في الوصول إلى قصد المتكلم"[٣٣].والأمر نفسه ينطبق على النص الآتي للزملكاني في حديثه عن الأحكام النحوية التي اشترط فيها معرفة المخاطب المسبقة ، وهي حكم الأسماء المضافة إلى الجمل ، سواء أكانت جملة اسمية أم فعلية ، فيرى بأن "حق هذه الجملة أن تكون معلومة لدى المخاطب ، إذ الغرض منها البيان ،وكيف يحصل التعريف بما ليس بمعروف ، كقولك:" هذا الذي قدم من البصرة " لمن يعرف ذلك ، و" جلست حيث جلس عبد الله" و" ركبت يوم ركب الامير" و"خرجت إذ طلعت الشمس" فإن قلت : فقد تقول:" هذا الذي إن أعطي شكر وإن منع صبر " لمن لا يعرف ذلك منه . قلت: إنما يصح على أن يدعي كونه مشهورا بذلك بحيث يخفى أمره على المخاطب فقد جعلته في خطابك عالما به في التقدير ، إذ لا يسعه الجهل بذلك الاشتهار المذكور به شهرة لا يجد النزاع إليها سبيلا ، وأن الحكم منبرم لا يتوهم نقضه ، ولست مخبرا له بالصلة ، فإن كل عاقل يفرق بين قولك:" هذا الذي قدم رسولا من الحضرة" وبين قولك :" هذا قدم رسولا من الحضرة" إذ أنت في الاول مخبر بأمر قد علمه المخاطب على الجملة، وفي الثاني مخبر بأمر لم يعلمه اصلا"[٣٤]. ويمكن لنا أن نصطلح على عبارة الزملكاني (أن يدعي كونه مشهورا بذلك الاشتهار...) بما أطلق عليه علماء الألسنية المحدثون بالكفاية التخاطبية التي هي المقدرة على استعمال اللغة في سياقاتها الفعلية التي تتجلى فيها ، وتختلف عن الكفاية اللغوية التي نعني بها المعرفة المتطلبة لتركيب الجمل اللغوية الصحيحة الصياغة ، وتمثل الكفاية التخاطبية : المعرفة المتطلبة لما تعنيه الجمل عندما يتكلم بها في سياق معين ، وهنا يتحول المخاطب إلى مفسر للكلام ، وهي معرفة تنتقل بالمخاطب إلى درجة يكون فيها منتجا مضافا للنص[٣٥] .

وفي حديثه عن (إنما) وإفادتها الحصر تحدث عن حكمها ، وقال:" ليكن في خاطرك أن الأصل في إنما أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب، أو لما هو متنزل هذه المنزلة، ومثال الاول قولهم:" إنما يعجل من يخشى الفوت " وفي التنزيل جل منزله :" إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ"(الأنعام ٣٦) و" إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا" (النازعات٤٥) كل ذلك تذكير بأمر معلوم ، فإن كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلا ممن يسمع ، وأن الإنذار إنما يجدي إذا كان مع من يصدق بالبعث ... ومن الثاني قول الشاعر :

إنما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء

أدعى أن الممدوح بهذه الصفة معلوم له ذلك على عادة الشعراء في دعواهم أن الصفات التي ذكرت للممدوح مما لا يكتنفها النزاع "[٣٦].ثم عاد ليفرق بينها وبين (ما إلا) في إفادة الحصر ، ورفض أن يتفقا في المعنى على أساس موقف المخاطب ، فـ(إما) لما يعرفه المخاطب من الحكم أو بمنزلته ، و(ما إلا) لما يدفعه المخاطب ويتوهم غيره ، كقولك:" ما هو إلا

زيد " فظاهر التركيب أن المخاطب يرفض الحكم ويتوهم غيره ، ثم عاد واستشكل على نفسه قوله تعالى :" إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا "(إبراهيم ١٠) فلم يؤت بـ(إنما) مع أن الحكم معلوم أن الأنبياء يساوونهم في البشرية ، وعاد وأعمل السياق في تفسير الحكم النحوي ، وقال :" كأنهم جعلوا الرسل بادعائهم الرسالة مخرجين ، أنفسهم عن الكينونة البشرية ، ومدعين لأمر لا يكون للبشر ، فأخرج اللفظ مخرجه حيث يراد إثبات أمر يدفعه المخاطب ، ويدعي خلافه "[٣٧]. فالمتلقي الذي يخاطبه المتكلم بأسلوب القصر لا بد أن يكون حاله واحدا من ثلاثة : أما أن يكون معتقدا عكس الرأي الذي يرتأيه المتكلم ، أو شاكا فيه ، أو يشاركه في الرأي، وهذا تقسيم ذو أبعاد تداولية ؛ لاعتماده على حال المتكلم والمخاطب[٣٨] . لقد كان المخاطب حاضرا في ذهن الزملكاني سواء في التحليل النحوي ، أم في تقديراته لأشكال الخطاب وأسرار تنوعه ، حضورا ذهنيا وعينيا في الوقت ذاته ، فكان حضور المخاطب ذهنيا عبر التقديرات في الأمثلة النحوية المصنوعة التي ساقها ليثبت نظره النحوي ، أو ماديا عبر تتبع أسباب وسياقات نزول الآيات وحوادثها التاريخية، وهذا الشخوص أو الاستحضار للمرسل إليه ، هو ما يسهم في حركية الخطاب ، بل يسهم في قدرة المرسل التنويعية ، ويمنحه أفقا لممارسة اختيار استراتيجية خطابه"[٣٩] .

أما إذا انتقلنا للمتكلم ، فقد كان حضورا طاغيا في التفكير النحوي عند الزملكاني وقد وصف دوره في الخطاب وصفا دقيقا حينما قال :"وحال أنفس الكلم مع المؤلف حال الإبرسيم مع ناسج الديباج ، والذهب من الصائغ ، وليس قائل الشعر قائلا له من حيث نطق بالكلم ، ولكن من حيث ألف وصنع المعاني ما صنع ، ولو كان قائلا له لقيل لحاكي الشعر: أنه شاعر وأنه قائل لما حكاه ..."[٤٠] فهو الذات المحورية في إنتاج الخطاب ؛ لأنه هو الذي يتلفظ به ؛ من أجل التعبير عن مقاصد معينة ، وبغرض تحقيق هدف معين ، ويجسد ذاته من خلال بناء خطابه ، ولا يمكن لأي لغة طبيعية أن تتجسد وتمارس دورها الطبيعي إلا من خلال المرسل ، الذي يحيل وجودها الخطي إلى وجود مادي من خلال السياق[٤١] ، ولعل كلام سيبويه خير ما يمثل اعتماد النحو العربي على المتكلم في التحليل والاستنتاج ، قال:" "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم "[٤٢] فموقف المتكلم المسبق هو من يحدد شكل التراكيب النحوية ، وجاء اعتماد الزملكاني على المتكلم في سياق رده على النحاة في دلالة الصفة على التوضيح في المعارف ، في حين رأى أنها قد تأتي للتخصيص كما في النكرات ، قال:" أطلق النحويون أن الصفة للتوضيح في المعارف ، وإني لأراها للتخصيص في أسماء الأجناس ، يؤيده أن الحقيقة الكلية لو أريدت باسم الجنس من حيث هي هي كان الوصف لها نسخا فتعين أن يكون معنيا بها الخاص ، ثم الصفة تأتي مبينة لمراد المتكلم وهذا بعينه وارد في الاستثناء ، وعلى هذه السياقة لو قلت:" والله لا أشرب الماء البارد" فشربت الماء الحار لم تحنث ، بخلاف مالو قلت:" لا كلمت زيدا الراكب " فكلمته وهو ماشٍ إذ لم تفد الصفة فيها تقييدا"[٤٣] وفي كلامه وجه صحة كبير ، فقد أفادت الصفات التي ساقها في أمثلته التخصيص للمعارف التي سبقتها ، كما النكرات . يقول ابن يعيش:" فصفة المعرفة للتوضيح والبيان وصفة النكرة للتخصيص"[٤٤] ويوضح الشيخ خالد الازهري(ت٩٠٥هـ) موضع الاختلاف بقوله : "واختلف في معنى الإيضاح والتخصيص ، فقيل : الإيضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق ، فهو يجري مجرى بيان الجمل ، والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع ، فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة ، وقيل: الإيضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات "[٤٥] وقد تبع بعض النحاة الزملكاني في رأيه ، فهذا ابن عقيل(ت ٧٦٩هـ) شارح الألفية يقول :" والنعت يكون للتخصيص نحو :" مررت بزيد الخياط"[٤٦]. ولا يخفى على القارئ براعة هذا الفكر وسعة الفهم ، وتحول التفكير النحوي بعيدا عما هم مسطور في الورق إلى تفاعل المسائل النحوية مع منتجيها في سياقاتها الخارجية ، ودور المتكلمين في التفكير النحوي عند الزملكاني. فالمتكلم عندما يقسم بأنه لا يشرب الماء البارد فقد خصص نوع الماء الذي لا يريد شربه ، ولو شرب ماء صفته مختلفة ، فلم يحنث في يمينه .

ومن لطيف المواضع النحوية التي عرض فيها الزملكاني دور المتكلم في الخطاب حديثه عن الهمزة ومتعلقها ، قال:" أودع فهمك أنها أبدا ترتبط بما يليها اسما كان أو فعلا ، فإذا قلت:" أ أنت بنيت هذه الدار؟" فأنت شاك في الباني لا في البناء، إذ رؤيتك له إشارتك نحوه تغنيك عن إخبار مخبر وتقول:" أ قلت شعرا قط " فتكون مستفهما عن وجود شعر منه ، وقد منعوا جواز: "أ أنت قلت شعرا قط" وقالوا إنما يصح إذا ذكرت مقولا معينا ، كقولك :" أ أنت قلت هذا الشعر" ولعل سره أن تقديمك الاسم يؤذن بثبوت قول معين في الخارج ، والتنكير يؤذن بأنه غير معين فتناقضا ..."[٤٧] ، ولا يخفى دور المخاطب وتصوره الذهني في تحديد صحة التراكيب النحوية التي عرضها الزملكاني ، فتعلق معنى همزة الاستفهام ووظيفتها بما بعدها ، فلو كان المتكلم شاكا في بناء رجل معين لدار معينة يقول:" أ أنت بنيت الدار" ولو كنت شاكا في وجود البناء الدار وليس في سواها تقول:" أ بنيت الدار" ، فتعلق الهمزة بما بعدها يجعله محور الاستفهام ، وهذا راجع للمتكلم وقصده . فللجمل والكلمات معان بوصفها أجزاء من الجملة ، ويتحدد معنى الجملة بمعاني الكلمات والترتيب النحوي للكلمة في الجملة ، غير أن ما يعنيه المتكلم بمنطوق الجملة يعتمد على مقاصده ، وهو وحده يحدد تلك المقاصد ومن ثم الأدوار الوظيفية للكلمات داخل الجمل[٤٨] . ولعنا نلحظ في عبارة الزملكاني :" وقد منعوا جواز: "أ أنت قلت شعرا قط" وقالوا: إنما يصح إذا ذكرت مقولا معينا ، كقولك :" أ أنت قلت هذا الشعر" ولعل سره أن تقديمك الاسم يؤذن بثبوت قول معين في الخارج ، والتنكير يؤذن بأنه غير معين فتناقضا" وهذا ما اصطلح عليه اللسانيون: الصراع بين المعايير النحوية والمعايير الاتصالية ، فممن أن يكون المنطوق متمتعا بالصحة النحوية ، ولكنه يعجز في موقفه الاتصالي الاجتماعي[٤٩] أما العجز فهو ما فسره الزملكاني بحسه العالي وبتفكيره العميق ، ففسر أن تقديم الاسم (أنت) في قولنا:" أ أنت قلت شعرا قط) يؤذن بثبوت قول الشعر في السياق الاجتماعي الخارج لغوي ، وتنكير (شعرا) مؤذن بأنه غير معين ، وهذا التناقض الذي عناه الزملكاني ، ثم عاد وعرف (شعرا) ليستقيم الكلام من الناحية النحوية والتداولية .

ومن المواضع التي عرض فيها الزملكاني لدور المتكلم في بناء التركيب النحوي حديثه عن التقديم والتأخير ، قال:" اعلم أنك إذا ذكرت اسما أولا ثم أردت أن تحدث عنه بفعل قلت: "زيد قد فعل" و"أنا قد فعلت" و"أنت قد فعلت" كان المعنى مترددا بين احتمالين يرشد إلى أحدهما معنى سياق الكلام أو قرينة حال، أحدهما: أن يكون غرضك أن المذكور هو الفاعل لهذا الفعل دون كل أحد كما إذا قلت: "أنا كتبت في معنى فلان" و" شفعت فيه عند الأمير" وهذا الغرض يؤذن بإظهار أنه مستبد بذلك وأن يزول عن السامع شبهة أن يكون قد صدر ذلك من غيرك. الاحتمال الثاني: أن لا يكون غرضك اظهار الاستبداد بل أن تحقق عند السامع أنه فعل ؛ ظنا منك أو توهما أنه شك في ذلك كقولك: "هو يعطي الجزيل" ، "هو يولي الجميل" ،" هو يحب الثناء" ليس مرادك أنه لا يعطي الجزيل غيره، ولا أن تعرض بإنسان وأن تجعله لا يعطي كما يعطي ، ولا يرغب كما يرغب، ولكن مقصودك أن تحقق عند السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه وإن تمكن ذلك في نفسه"[٥٠] ، فعلل الزملكاني التغييرات في التراكيب النحوية تعليلا يعتمد على حال المتكلم وما يريد إيصاله إلى المخاطب ، وكلا الاحتمالين اللذين عرضهما الزملكاني قائمان على مراد المتكلم ، وهو منحى تداولي ، فلقد أخذ الدرس التداولي منطق تركيب الكلام المنجز بعين الاعتبار ، انطلاقا من تراكيب اللغة المجردة " ويعد المستوى التركيبي من أنسب المستويات اللغوية التي تسمح للمرسل بتوظيفه ؛ لإبراز استراتيجية الخطاب تداوليا "[٥١] ،فالسياق التداولي الخارجي ، وكل ما يحيط بالنص من ملابسات مقامية ، وأحداث تصاحب التلفظ ، التي تعطي القواعد التركيبية حرية التقلب بين الأساليب البيانية ؛ بحيث يعبر المبنى تعبيرا واضحا عن المعنى داخل سياقه الخارجي[٥٢] ، والملاحظ أن تفسيرات الزملكاني لتغير البنى النحوية تتماشى مع التحليلات التداولية ، وتخرج كأسس التفكير التداولي خارج وصف البنى اللغوية وتفسيرها والتوقف عند حدودها وأشكالها ، ويتجاوز ذلك إلى دراسة الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال ، ويدمج مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي ، وفي التحليل

التداولي ينبغي استيعاب حقول مختلفة تساهم في إنجاز البنى النحوية ، كقواعد التخاطب والاستدلالات التداولية والعلميات الذهنية المتحكمة في الانتاج والفهم اللغويين وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال[٥٣].

وغالبا ما يدمج الزملكاني المتكلم والمخاطب في التحليل النحوي ، فهما طرفا الحوار وعليهما يرتكز بناء التركيب النحوية ، ففي مسألة حصر الفاعل بـ(ما – إلا) كما في قولنا: :"ما جاءني إلا زيد" يرى الزملكاني بأن له معنيين "أحدهما: أن تقصد بأن تُعرِّف السامع أنه لم يجئك غيره لا أن تعرفه بمجيء المذكور فإن مجيئه عنده معلوم ، الثاني: أن تريد المعنى الذي ذكرناه في "إنما" وهو أن تعرفه بمجيء زيد وتنفيه عما سواه فمن الأول أن تقول لمن أعطاك درهما ، ثم قال لك: "كم رجلا أعطاك درهما؟" فتقول:" ما أعطاني درهما إلا أنت" ، ومن الثاني قولك:" ما حصل لي اليوم إلا درهم" لمن لم يعرف بحصوله "[٥٤] ، ونلحظ أن الزملكاني لم يتعامل مع طرفي الخطاب تعاملا أوليا فحسب ، بل راعى تفاعل منتج النص وتقديره لأحوال ملتقي النص ، وقدرته على تقدير المعرفة القبلية للمتلقي ، بل قد يقترب فهم الزملكاني مما أطلق عليه(غوردن ولايكوف) (مسلمات المحاورة) أو ما سماه (بول غرايس) (مبادئ المحاورة) التي تعني: تمكن مستعمل اللغة من استعمال عباراته اللغوية المناسبة بالنظر إلى وضع متلقيه ، وإلى الموقف التواصلي ، وإلى القصد التواصلي المروم تحقيقه[٥٥]ولم تكن قدرة الزملكاني على التقدير النحوي في السياق إلا واحدة من المعايير التي كونت فكره النحوي ، بل ضمت إلى جانبها مجموعة من المعايير والكفايات الاتصالية ، التي تجعل من فعل المتكلم وسيلة لغوية تتوافق مع السلوك اللغوي المتنوع والمطابق للمكونات الاجتماعية والموقفية والنفسية لسياق اتصالي معين ، وهو أمر يقرب تفكيره النحوي كثيرا من الفكر التداولي ، الذي اعتد بدوره بهذه المعايير وجعلها شروطا لإنجاح فعل التواصل ، الذي يعد بدوره غاية كل فعل كلامي[٥٦].

ثالثا: السياق: يعد السياق عماد النظرية التداولية ، وركنا أساسيا في أصول نشأتها ، فمن أهم تعريفات التداولية " علم استعمال اللغة" ونعني به استعمالها في سياق خاص ومعين ، وهو أداة إجرائية تؤدي أدوارا هامة في كشف مقاصد المتكلمين ، وتوضح نواياهم الظاهرة والخفية ؛ من أجل إفادة السامع معنى يتوخاه في خطابه[٥٧] ، وبتغير السياق يمكن أن يتغير القول والمفهوم ، ويكون بذلك موافقا لسياق جديد ، فلكل سياق قول ، وهذه الأقوال متوقفة على العوامل الخاصة بالمتكلمين[٥٨] ، من الظروف الزمانية والمكانية والاجتماعية والثقافية التي تصاحب إنتاج الفعل الكلامي ، وما للغة من تأثر واضح بتلك الظروف ، وتغيرها تبعا لتغير تلك الظروف ، فالخطاب يشكل ويتشكل من خلال العالم الخارجي ، وبينهما علاقة تأثر وتأثير فكل استراتيجية يختارها المتكلم تكون انعكاسا للعالم الذي يخلق فيه ، وهناك تفاعل دينامي بينهما[٥٩] ،ومن ثم فإن لكل موقف تواصلي شخصين : أحدهما فاعل حقيقي والآخر فاعل على جهة الإمكان أي المتكلم والمخاطب على التوالي ، وكلاهما ينتميان على الأقل إلى جماعة لسانية أي طائفة من الأشخاص ، لها نفس اللغة وترابط ضروب الاتفاق والتواطؤ للقيام بالفعل المشترك الانجاز ، فالسياق ليس مجرد حالة من التلفظ بل متوالية من أحوال التلفظ ، ومتغيرة بتغير الزمان والمكان ، والأحداث[٦٠] .

وعناصر السياق بحسب طه عبد الرحمن ثلاثة[٦١]:

١. العنصر الذاتي : ويشمل معتقدات المتكلم + مقاصده+ اهتماماته+ رغباته.
٢. العنصر الموضوعي : ويشمل الوقائع الخارجية (الظروف الزمانية والمكانية).
٣. العنصر الذواتي : ويشمل المعرفة المشتركة بين المتخاطبين ، أو ما يسمى بالأرضية المشتركة .

ولعل أهم نظرية تداولية وصلت إلينا اعتمدت على السياق في تقسيمها ، ونقصد بها نظرية(هانسون) (درجات التداولية الثلاث) فالعلاقة بين الدرجات تعتمد على اعتبار مظهر من مظاهر السياق ، أو بعبارة أخرى باغتناء السياق من درجة إلى درجة تالية ، فتداوليات الدرجة الأولى: هي دراسة للرموز الإشارية (التعبيرات المبهمة كأسماء الاشارة والأسماء الموصولة والضمائر) ضمن ظروف استعمالها (سياق تلفظها) وسياق هذه الدرجة :الموجودات والمخاطبون ومحددات الزمن

والفضاء ، أما تداوليات الدرجة الثانية (متضمنات القول) : فهي دراسة طريقة تعبير القضايا ، وشرطها تميزها عن الدلالة الحرفية للجملة ، وسياقها الحدس عند المخاطب ، وتحديد العوالم الممكنة ، أما تداوليات الدرجة الثالثة (نظرية أفعال الكلام): وسياقها سياق استعمال الالفاظ داخل اللغة وما أنجز فعلا في الموقف التواصلي[٦٢] .

وأخيرا فإن العناصر السياقية جميعها تمثل في الوقت نفسه عناصر تداولية ، يدخل بها السياق بأبعاده المختلفة ضمن المكونات التداولية للمعنى " وهذا الذي يدفعنا إلى القول: بأن نظرية السياق تعد أهم روافد البحث التداولي ، فليس ثم شك في التداخل الشديد بين التداولية والسياقية ...بل ذهب بعض المحدثين (ماكس بلاك) مثلا إلى أقصى رؤية التطابق بين التداولية والسياقية حيث رأى أن يطلق على التداولية :السياقية "[٦٣].

لقد كانت عناية الزملكاني بالسياق واضحة جدا ، إذ جعله إطارا عاما لإطلاق الأحكام اللغوية ، ومحورا مهما في فهم المعاني ، يقول :" لكل زمان أهل وعادة في مقالهم ومجاري استعمالهم ، من ذلك ما روي عن الأخفش (رحمه الله) أنه سأل منذ أربعين سنة عن قولهم في المثل: "ما أغفله عنك شيئا" فلم يعرف أحد معناه ، وقد قيل: إن معناه من جهة الجملة: دع عنك الشك ، ولا يشعر لفظه بهذا ، ومثل هذا يعرض في القرآن ؛ فيحتاج إلى دقيق النظر لما فيه من الإيجاز ، ولتعلقه بوقائع اتضح بفهمها مقاصده ..." [٦٤] فيرى الزملكاني أن عادات اللغة ، وأساليبها ، وأفنانها محكومة بزمن إنتاجها ، وأن لكل زمان خطابه ، ويتغير بتغير الزمان والمكان ومقاصد المتكلمين ، وهذا أثر كبير للسياق في فكره اللغوي. وركز الزملكاني على سياق النزول كثيرا في تفسيره للأحكام النحوية ، منها تفسيره للوصل الغريب في التراكيب القرآنية ، كما في قوله تعالى:" يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ(البقرة ١٨٩) وتساءل عن سرّ الربط بين أحكام الأهلة ودخول البيوت من خلفها في موسم الحج ، وفي محاولة من الزملكاني لتفسير سرّ هذه الأنواع من الربط النحوي ، قام بإعمال السياق المقامي ، وأسباب النزول التي ساعدته على تفسير التراكيب ، فنقل لنا بأن أناسا من الأنصار في الحج كانوا إذا أحرموا لا يدخلون بيتا إلا من ظهره ، وبعض من أهل المدر كانوا ينقبون نقبا في ظهر البيت يدخلون منه ويخرجون ، أو يتخذ سلما يصعد منه وينزل ، فقيل لهم: ليس البر أن تخالفوا دخول البيوت وإنما من آمن بالله ، والعلاقة في الربط زمانية بين الحج وظاهرة إتيان البيوت من الخلف[٦٥].

ومن لطيف المواضع التي حكم فيها الزملكاني على الفروقات بين التراكيب النحوية ، اعتمادا على السياق الذاتي للمتكلم (مقاصده + اهتماماته + رغباته) حديثه عن الفرق في حكم الألف واللام حينما تدخل على المبتدأ والخبر ، ورفض أن يكون المعنى واحدا في قولنا :" المنطلق زيد / زيد المنطلق) قال :" المعنى مختلف فيهما ، وأنها إذا كانت للعهد(يعني ال التعريف) فقلت :"المنطلق زيد" كان المعنى على أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك مثلا ، ولم تعرف :" أزيد هو أم عمرو؟" فيقول لك صاحبك: "المنطلق زيد" وقد ترى الرجل قائما بين يديك وعليه ثوب ديباج ، والرجل ممن عرفته قديما ، ثم تناسيته لبعد العهد ، فيقال لك :" اللابس الديباج صاحبك الذي تعرف من أمره كيت وكيت في العالم الغابر" وليس غرضك ان تحقق لبسة الديباج إذ رؤيتك الديباج تغنيك عن إخبار مخبر ..." [٦٦] فإضافة الألف واللام التي للعهد ، تعني أن ما أضيفت إليه ليس محور الخبر فهو معهود معروف عند المتكلم ، ومعرفته سابقة في العالم الخارجي ، وما بعده هو مورد الخبر ومعتمد الفائدة ، عكس لو قلت:" زيد المنطلق" فكلامك يكون مع من لم يعرف انطلاقا لا من زيد ولا من غيره ، فأنت تفيده ذلك[٦٧].

ومن جميل ما صاغه الزملكاني في حديثه عن علة الحذف في التراكيب ، يكاد يسبق زمانه فيها ، وذلك حينما علل الحذف في رؤوس الآي نحو :" لو كانوا يعلمون" (البقرة ١٠٢) و" لقوم يشكرون" (الاعراف ٥٨) أو في قوله تعالى:" وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ" (يونس١٠١) قال في معرض حديثه:" ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يعترضك من الوهم ، وخلص للمذكور جزما ، وقد سبق أن الإبهام ولو على احتمال مرجوح يلقي في النفس تشوقا إلى ما

هو المراد ، ويعظم لتكثير الموارد الوهمية، ويعلقه الوهم معرضا عن المذكور بما لم يذكر تعليقا وهميا من غير أن يخلصه لمعين ذهني أو خارجي ، فيرجع الذهن قاصرا عن إدراكه عاجزا عن مرام صيده بشباكه ، وآيسا عن اعتلاقه بأشراكه ، فعند ذلك يعظم شأنه ويعلو في النفس مكانه "[٦٨] فيرى الزملكاني أسلوب الحذف تمرينا ذهنيا يلجأ إليه المتكلم ، تكمن عظمته في كسر أفق المتلقي ، عندما تتعدد مصادر التأويل عنده ، ويعلو سقف توقعاته ، ذلك ما يكسب اللفظ والمعنى تفخيما في نفس المتلقي ، يعقبه تأثير ويحصل تلاؤم مع قصد المتكلم ، ونظره هذا يقترب كثيرا مما يراه علماء اللغة الإدراكيون ، فعلم اللغة الإدراكي يرى بأن عملية التفكير والتوقع في الخارجي عملية معقدة جدا ، فإدراك أي شيء ليس متاحا في العالم الخارجي ، بل تحتاج إلى جملة من العمليات العصبية والعقلية ، نتيجة تعدد الاحتمالات[٦٩] .

ومن تأثير السياق في التقديم والتأخير حديث الزملكاني تقديم(هم) في قوله تعالى :" وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ (المائدة٦١) فعلل ذلك بأن السياق سياق تكذيب ؛ لذلك قُدم الاسم على الفعل وأكمل حديثه :"وكذلك كل شيء كان خبرا عمّا يستغرب نحو قولك: "أعجب من فلان يدعي العظيم من الشجاعة وهو يفزع من لا شيء " وكذلك يقول: "من يكثر الوعد والضمان: "أنا أعطيك ، أنا أقوم لك بما على فلان" وسره أن المضمون له يلحقه الشك ، وكذلك الموعود فأنت محتاج في تقرير ذلك عنده إلى مزيد في التأكيد فلذلك قدمت الاسم على الفعل ..."[٧٠] فعلل التقديم عند الزملكاني خاضعة للسياق ، أما سياق حال وحوادث تاريخية كما في الآية الكريمة فقد روي " أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم نفر من اليهود فسألوه عمن يؤمن به من الرسل؟ فقال: أومن بالله وما أنزل إلينا إلى قوله: "ونحن له مسلمون" فقالوا حين سمعوا ذكر عيسى عليه السلام: ما نعلم أهل دين أقل حظاً في الدنيا والآخرة منكم، ولا دينا شراً من دينكم " فنزلت"[٧١] فالسياق في الآية سياق تكذيب و" ومعنى قوله: وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به: أن الإيمان لم يخالط قلوبهم طرفة عين، أي هم دخلوا كافرين وخرجوا كذلك، لشدة قسوة قلوبهم، فالمقصود استغراق الزمنين وما بينهما؛ لأن ذلك هو المتعارف، إذ الحالة إذا تبدلت استمر تبدلها، ففي ذلك تسجيل الكذب في قولهم: آمنا، والعرب تقول: خرج بغير الوجه الذي دخل به"[٧٢] فقدم الاسم تأكيدا على استغراقهم بالكفر ، أو سياق ذاتي ومعرفة مشتركة بين المتكلم والمخاطب كما في الأمثلة التي ساقها .

رابعا :الإعراب التداولي : الإعراب: الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها ، فلو قلت : (ضرب زيد عمرو) بالسكون من غير إعراب لم يعرف الفاعل من المفعول، ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره ؛ لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجوه الإعراب[٧٣] ، فغاية الإعراب عند النحاة الفرق بين المعاني ، ولكنّا لا نعدم الأثر التداولي في أعاريب الزملكاني ، وخير مصداق لذلك حديثه عن (التمييز) يقول:" لا يخفى أن القصد به التفرقة بين الاجناس أنه لإزالة لبس المحتملات ... وله من الفخامة في الجمل ما لا يدفع وضوحه ، أما في المفردات فلما فيه من الإعلام بعد الإبهام ، أما في الجمل فإنك إذا قلت: "تصبب زيد عرقا" فقد أذنت باشتمال العرق له وأنه أخذه بجملته ، وكذلك :" اضطرم البيت نارا" فإنه مؤذن بأن النار عمته من جميع نواحيه واحتوشته من أقاصيه وأدانيه ولست تظفر بهذا المعنى إذا قلت:" اشتعلت النار في البيت"..."[٧٤] فعلة مجيء التمييز للإحاطة ، وإكساء اللفظ فخامة ، وهذه علة تداولية ، ومنه في حديثه عن الفرق بين النكرة والمعرفة ، قال:" يظن ظانٌ أن المعرفة أجلى فهي من النكرة أولى ، ويخفى عليه أن الابهام في مواطن خليق أن سلوك الإيضاح ليس بسلوك الطريق خصوصا في موارد الوعد والوعيد والمدح والذم اللذين من شأنهما التشييد ، وعلة ذلك أن مطامح الفكر متعددة المصادر بتعدد الموارد والنكرة متكثرة الاشخاص يتقاذف الذهن من مطالعها إلى مغاربها وينظر بالبصيرة من منسمها إلى غاربها ؛ فيحصل في النفس لها فخامة وتكتسي منها وسامة ، وهذا فيما ليس لمفرده مقدار محصور بخلاف المعرفة فإنه لواحد بعينه يثبت الذهن عنده ، ويسكن إليه "[٧٥] ثم مثل لتنكير (حياة) في قوله تعالى:" وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ" (البقرة ٩٦) ورأى أن تنكير (حياة) هو الوجه ؛ لأن الحرص لا يكون على

حياة معروفة معدودة ، بل على أن يزدادوا حياة إلى حياتهم ، ومنه قوله تعالى:" وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ" (البقرة ١٧٩) فامتنع تعريف (حياة) لئلا يوهم أن الحياة من أصلها مستفادة من القصاص ، بل" لأن الإنسان إذا علم أنه إذا قَتَل قُتِل ارتدع عن القتل ؛ فيسلم هو وصاحبه فتصير حياة هذا المهموم بقتله في المستقبل مستفادة بشرعية القصاص"[٧٦] وكذلك تنكير (شفاء) في قوله تعالى:" فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ" (النحل ٦٩) فيرى أنه نكر تفخيما للشفاء ، كأنه قيل: شفاء عظيم[٧٧] .

وتحدث الزملكاني عن التوكيد ، وعنده أن علة مجيء أساليب التوكيد وألفاظه علة تداولية ، وليست نحوية ، فالتوكيد عنده دالة اصطلاحية ، يقول:" وهذا يؤذنك بأن يجب على البليغ في مظان الإيجاز أن يوجز ، وفي مظان الإشباع ان يشبع ، وفي مظان الإجمال أن يجمل ، وفي مظان التفصيل ان يفصل ، وقد كرر الله القصص ؛ لقصد الإيضاح والتذكرة مرة بعد أخرى ..." [٧٨] فالعلة في مجيء أساليب التأكيد تداولية يفرضها مقام التردد والشك ، فتظهر الحاجة إلى التأكيد .

ولعل حديث الزملكاني عن علل تقديم بعض الأسماء خير ما يكون مثالا للإعراب التداولي ، عندما علل تقدم بعض الألفاظ دون بعضها لعلل تداولية ، منها الشرف في قوله تعالى :" مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا" (النساء ٦٩) فتقديم الأصناف بتفاضل الشرف فيما بينها ، ووصف الزملكاني ليس بدعا بل جاء بعد تحليل لسياق ورود هذه الأصناف من البشر ، وفهم المخاطبين لهم ، وتقديرهم في المجتمعات ، مما أدى لتقديم بعضهم على بعض في الخطاب تبعا لذلك الشرف الذي يمتلكونه .

خامسا: الربط التداولي : يرى الزملكاني أن الفصل والوصل فنٌّ جليل المقدار كثير الأسرار ، وفائدته تصحيح المعاني من جهة التمام وتكميل ما بني عليه الكلام ، ويرى أنه قد سئل بعض البلغاء عن البلاغة فحدها بمعرفة الوصل والفصل[٧٩] ؛ ذلك لغموضه ودقة مسلكه ، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد ، إلا كمل لسائر معاني البلاغة[٨٠] . ويبرز اهتمام الزملكاني بمواقع أدوات الربط ، مثبتا دورها في أداء المعنى مقتربا مما يراه علم اللغة الحديث في دور هذه الروابط ، فهي في الوصل " علامات على أنواع العلاقات القائمة بين الجمل ، وبها تتماسك الجمل وتبين مفاصل النظام الذي يقوم عليه النص ؛ ويرتبط استعمالها بطبيعة النص من حيث موضوعه وأشكاله ؛ فالنص الفلسفي مثلا يختلف عن النص الأدبي الذي يقوم على السرد في الموضوع دون شك ، وكذلك في نوع الأدوات المنطقية واستعمالها ، فهما وإن اتفقا في تلك الأدوات إنما يختلفان في نسبة الاعتماد عليها ووجوه توظيفها "[٨١]، فيعرض قوله تعالى:" وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ" (الصافات١٤٧) ثم تساءل عن علم الله بكل شيء فكيف يستقيم مع سياق التردد الظاهر في الآية بقرينة أداة الربط (أو) ووجه ذلك توجيها معتمدا على فهم المتلقي ، والسياق ، وذلك بأنهم من الكثرة بحيث يقول الناظر: هم مائة ألف أو أكثر ، وكذلك قوله تعالى:" وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ" (الصافات٤) فإن مجيء البأس يجب أن يتقدم الإهلاك في العالم الخارجي المعهود ، ووجه ذلك بأن الآية محمولة على أنه لما أهلكها حكم بأن البأس ، أو على تقدير: (قدرنا إهلاكها فجاءها بأسنا) ويرى أبو حيان(ت٧٤٥هـ) أن (أو) هنا جاءت " للإبهام على المخاطب. وقال المبرد وكثير من البصريين: المعنى على نظر البشر، وَحَزْرِهِمْ أن من وراءهم قال: هم مائة ألف أو يزيدون، وهذا القول لم يذكر الزمخشري غيره. قال: أو يزيدون في مرأى الناظر، إذا رآها الرائي قال: هي مائة ألف أو أكثر. والغرض الوصف بالكثرة"[٨٢] .

وعلل الزملكاني عطف بعض الصفات على بعضها دون غيرها للمغايرة ، فإن أفادت المغايرة وجب العطف وإن لم تفد امتنع العطف ، واعتمد على فهم المتلقي للصفات ، وتأثيرها في نفوسهم ، كما في قوله تعالى:" غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ "(غافر٣) فرأى أن عطف غافر وقابل جاء لأنهما صفتان تشعران بحدوث المغفرة والقبول ، وهما صفات الأفعال وفعله في غيره لا في نفسه ، فدخل حرف العطف للمغايرة بين المعنيين ، ولتنزلهما منزلة الجملتين نبه العباد على أنه يفعل هذا ويفعل هذا ليرجوه ويأملوه ، وأما شديد العقاب فمن باب الصفة المشبهة وهي

مشعرة بالدوام والاستمرار مع أن شدة العقاب دالة على القوة والقدرة التامة فشابهت صفات الذات وقوله: (ذي الطول) المراد به ذاته فلذلك جاء العاطف في بعضها دون بعض(٨٣) .

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة الجميلة في التفكير النحوي عند الزملكاني خرج البحث إلى نتائج أهمها:

١. تتجلى الرؤية التداولية الواضحة والطاغية على التفكير اللغوي عند الزملكاني ، ولا تكاد هذا الرؤية تغادر كتابيه اللذين عنيا بالإعجاز القرآني في مرحلة من المراحل ، ولم ألحظ عالما بلاغيا أو نحويا يوظف الأسس التداولية بكثرة كما لحظتها عند الزملكاني.

٢. يرى الزملكاني أن المعاني مخزونة ذهنيا لدى المتكلم ، ثم يتحكم قصده وإرادته في إظهارها بواسطة تراكيب نحوية ، فيعرض في ذهنه تقدير تقديم أو تأخير ، أو زيادة أو حذف أو نحو ذلك ليصح المعنى المطلوب والمقصود، وهذا قريب مما قرره علماء اللغة المحدثون .

٣. يذهب الزملكاني بعيدا فيرى بأن معرفة المقاصد أساس في فهم الدلالات ضمن السياقات المحددة ، وخصوصا في معرفة دلالات الكتاب العزيز ، يقول:" فعلى الطالب لفهم معاني كتاب الله العزيز ، أن يتتبع ألفاظه ،والوقوف على مقاصدها من مظانها ؛ ليتوصل بعد ذلك إلى معرفته ،فإنه لا سبيل إلى العمل به إلا بعد العلم به ، وذلك فرض لازم والمخل به مدخول الفهم في علمه".

٤. مثل طرفا الحوار جانبا مهما من جوانب النظر النحوي عند الزملكاني ، فغالبا ما يستدعيهما ، بانيا عليهما الأحكام النحوية وتحول التراكيب .

٥. يقترب الزملكاني في تقديره لأحوال المتكلم مما أقره اللسانيون بوجوب تمتعه بالكفاية التخاطبية ، التي هي المقدرة على استعمال اللغة في سياقاتها الفعلية التي تتجلى فيها.

٦. لقد كان المخاطب حاضرا في ذهن الزملكاني سواء في التحليل النحوي ، أم في تقديراته لأشكال الخطاب وأسرار تنوعه ، حضورا ذهنيا وعينيا في الوقت ذاته ، فكان حضور المخاطب ذهنيا عبر التقديرات في الأمثلة النحوية المصنوعة التي ساقها ليثبت نظره النحوي ، أو ماديا عبر تتبع أسباب نزول الآيات وسياقاتها وحوادثها التاريخية، وهذا الحضور يقرب نظره النحوي مما أقرته النظرية التداولية من اهتمامها بالمخاطب .

٧. يعتمد الزملكاني كثيرا على السياق -بأنواعه المختلفة- في التحليل النحوي ، والملاحظ أن تفسيرات الزملكاني لتغير البنى النحوية تتماشى مع التحليلات التداولية ، وتخرج كأسس التفكير التداولي خارج وصف البنى اللغوية وتفسيرها الدينامي والتوقف عند حدودها وأشكالها إلى تحكيم العالم الخارجي في تلك البنى ، ويتجاوز ذلك إلى دراسة الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال .

٨. نلحظ أن الزملكاني لم يتعامل مع طرفي الخطاب تعاملا أوليا فحسب ، بل راعى تفاعل منتج النص وتقديره لأحوال ملتقي النص ، وقدرته على تقدير المعرفة القبلية للمتلقي ، بل قد يقترب فهم الزملكاني مما أطلق عليه(غوردن ولايكوف) (مسلمات المحاورة) أو ما سماه (بول غرايس) (مبادئ المحاورة) التي تعني: تمكن مستعمل اللغة من استعمال عباراته اللغوية المناسبة بالنظر إلى وضع متلقيه ، وإلى الموقف التواصلي ، وإلى القصد التواصلي المروم تحقيقه.

٩. يرى الزملكاني أن عادات اللغة ، وأساليبها ، وأفنانها محكومة بزمن إنتاجها ، وأن لكل زمان خطابه ، ويتغير بتغير الزمان والمكان ومقاصد المتكلمين ، وهذا أثر كبير للسياق في فكره اللغوي.

١٠. لم تتوقف حدود الإعراب عند الزملكاني عند معرفة المعاني ، بل إننا لا نعدم الأثر التداولي في أعاريبه ، وخير مصداق لذلك حديثه عن (التمييز) ، وتفريقه بين النكرة والمعرفة ... ألخ.

١١. كان اهتمام الزملكاني كبيرا بالفصل والوصل ، وعدهما أساس البلاغة ، وفسر كثيرا من أنواع الوصل الغريب اعتمادا على السياق وفهم المخاطب ، وذلك أثر تداولي في فكره .

هوامش البحث

(١) ينظر تراجم رجال القرنين السادس والسابع ، الحافظ شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقي ، راجعه السيد عزت الحسني ، دار الكتب الملكية بالقاهرة ، ط١ ١٩٤٧ : ١٨٧.، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت ٧٦٨هـ) وضع حواشيه: خليل المنصور ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١، ١٩٩٧: ٤: ٩٩.

(٢) ينظر هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان ١: ٦٣٥ .

(٣) منهاج البلغاء وسراج الأدباء : ٧٨ .

(٤) البلاغة والاتصال ، عبد المجيد جميل : ٢٧.

(٥) البيان والتبيين أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ(ت٢٥٥هـ) ،تحقيق عبد السلام محمد هارون ١: ١١٥-١١٦.

(٦) بلاغة الخطاب وعلم النص ، د. صلاح فضل : ٨٩.

(٧) ينظر البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول ، د. محمد العمري : ١١.

(٨) ينظر الخطاب التداولي في المنظور البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري ، واضح احمد ، رسالة ماجستير كلية الآداب / جامعة وهران الجزائر .

(٩) ينظر الأسس الأبستمولوجية والتداولية للنظر النحو عند سيبويه ، د. إدريس مقبول : ٣٥٦.

(١٠) ينظر البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، الزملكاني تحقيق د. خديجة الحديثي ، د. احمد مطلوب : ٣٠٢.

(١١) ينظر الأسس الإبستوملوجية والتداولية للنظر النحو عند سيبويه: ٣٦٠.

(١٢) البرهان : ٢٤٣.

(١٣) ينظر التكوثر العقلي ، طه عبد الرحمن : ١٠٣.

(١٤) العقل واللغة والمجتمع ، جون سيرل : ١٢٨.

(١٥) البرهان: ٧٨.

(١٦) البرهان: ٩٥.

(١٧) البرهان: ١٤٠.

(١٨) البرهان: ١٤١.

(١٩) شرح المفصل ، تحقيق د. ابراهيم محمد عبد الله : ٦: ٩٩. وهو رأي السيرافي ، ينظر شرح كتاب سيبويه أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ٢: ٢٦.

(٢٠) البرهان : ١٩٥.

(٢١) البرهان : ٢٢١-٢٢٢.

(٢٢) التداولية دراسة في المنهج ومحاولة في التصنيف ، وائل حمدوش : ١.

(٢٣) شرح المفصل ٣: ١١٥.

(٢٤) البرهان : ٢٤٢، وينظر التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن الزملكاني ، : ١١٤.

(٢٥) ينظر تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور ، ٢٣: ٣٤٨-٣٤٩.

(٢٦) كتاب الصناعتين(الكتابة والشعر) أبو هلال العسكري/٢١.

(٢٧) البيان والتبيين،١ : ١١.

(٢٨) ينظر الأسس الإبستوملوجية والتداولية للنظر النحو عند سيبويه: ٣٣٠.

(٢٩) ينظر النص والخطاب والاتصال ، د. محمد العبد : ٧٩.

(٣٠) علم لغة النص ، النظرية والتطبيق ، د. عزة شبل : ٣٤.

(٣١) البرهان:١٤٥.

(٣٢) علم لغة النص (النظرية والتطبيق):٣٤.

(٣٣) النظرية التداولية عند الأصوليين ، دراسة في تفسير الرازي(٥٤٤-٦٠٦هـ) : ١٨١ .

(٣٤) البرهان:١٥٢.

(٣٥) ينظر المعنى وظلال المعنى ، د. محمد محمد يونس:١٤٨-١٤٩.

(٣٦) البرهان:١٦٣-١٦٤.

(٣٧) البرهان:١٦٦.

(٣٨) ينظر النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة ، أحمد فهد شاهين : ٥٦.

(٣٩) استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية) عبد الهادي الشهري :٨٤.

(٤٠) التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن :١٥٩.

(٤١) ينظر استراتيجيات الخطاب:٤٥.

(٤٢) كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ١: ٣٤ .

(٤٣) البرهان:١٤٥.

(٤٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٨٦ .

(٤٥) شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق محمد باسل عيون السود ٢ : ١٠٨ .

(٤٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ٣: ١٥٨.

(٤٧) البرهان:١٧٣.

(٤٨) ينظر العقل واللغة والمجتمع:٢٠٦.

(٤٩) ينظر النص والخطاب والاتصال :٦٢.

(٥٠) التبيان : ٩٤.

(٥١) استراتيجيات الخطاب: ٧١.

(٥٢) ينظر النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة :٧٥.

(٥٣) التداولية عند العلماء العرب ، د. مسعود صحراوي : ١٦.

(٥٤) البرهان : ١٨٤.

(٥٥) ينظر المحاورة، مقاربة تداولية ، د. حسن بدوح : ١٣٤.

(٥٦) ينظر النص والخطاب والاتصال : ٦١.

(٥٧) ينظر مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي (ت ٦٢٦هـ) بادسيل لهويمل : ١٦٤-١٦٥.

(٥٨) ينظر التداولية في الدراسات النحوية ، د.عبد الله جاد الكريم : ٢٦٩.

(٥٩) ينظر علم لغة النص : ٦-٧.

(٦٠) ينظر النص والسياق ، فان دايك ، ترجمة عبد القادر قنيني : ٢٥٨.

(٦١) ينظر الأسس الابستمولوجية والتداولية : ٣٠٥.

(٦٢) ينظر المقاربة التداولية ، فرانسواز أرميكو ، ترجمة د. سعيد علوش : ٣٨.

(٦٣) ينظر التداولية ، البعد الثالث في سميوطيقيا موريس، د. عيد بلبع : ١٩٨-١٩٩.

(٦٤) البرهان:٩٣.

(٦٥) ينظر أسباب النزول ، الواحدي تحقيق السيد أحمد صقر :٤٨-٤٩.وينظر البرهان : ٢٦٥.

(٦٦) البرهان:٢٢٣-٢٢٤.

(٦٧) التبيان: ٩٨.

(٦٨)البرهان : ٢٣٩.

(٦٩) ينظر مدخل إلى علم اللغة الادراكي ، مونيكا شفارتس ، ترجمة د. سعيد بحيري : ١٧٧.

(٧٠) التبيان: ٩٦.

(٧١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل-أبو القاسم الزمخشري (٥٣٨هـ) ١: ٦٥١. وينظر أسباب النزول ، الواحدي : ١٩٤.

(٧٢) التحرير والتنوير ٦: ٢٤٧.

(٧٣) ينظر شرح المفصل ، ابن يعيش ١ : ١٦٨-١٦٩.

(٧٤) البرهان:٢٥٩. وينظر التبيان : ١٢٧- ١٢٨.

(٧٥) البرهان :١٣٦.

(٧٦) البرهان :الصفحة نفسها.

(٧٧) البرهان :١٣٧.

(٧٨) البرهان :٢٣٤.

(٧٩) ينظر التبيان : ١٢٦.

(٨٠) ينظر دلائل الإعجاز، : ٢٢٢.

(٨١) نسيج النص ، الأزهر الزناد :٣٧.

(٨٢) البحر المحيط ، ٩: ١٢٥.

(٨٣) البرهان: ٢٨٦.

روافد البحث

- القرآن الكريم .
- أسباب نزول القران، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي(ت٤٦٨هـ)تحقيق السيد أحمد صقر،ط١ ، ١٩٦٩م.
- استراتيجيات الخطاب مقاربة تداولية ، عبد الهادي الشهري ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٤ .
- الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ، د. ادريس مقبول ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، ٢٠٠٧ م .
- البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي - تحقيق علي محمد معوض - عادل احمد عبد الموجود - ط١ - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٣م.
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، الزملكاني تحقيق د. خديجة الحديثي ، د. احمد مطلوب ، مطبعة العاني ببغداد ط١ ١٩٧٤م.
- البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول ، د. محمد العمري أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب ، ٢٠١٢م.
- بلاغة الخطاب وعلم النص ، د. صلاح فضل ، علم المعرفة ١٩٩٢.
- البلاغة والاتصال ، عبد المجيد جميل ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ط١ ، ٢٠٠٠ .
- البيان والتبيين ، الجاحظ (ت٢٥٥هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط٧ ١٩٩٨ .
- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن الزملكاني ، تحقيق د. أحمد مطلوب ، د. خديجة الحديثي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط١ ، ١٩٦٤م.
- التداولية ، البعد الثالث في سميوطيقيا موريس، د. عيد بلبع ، المجمع الثقافي المصري ، القاهرة .

- التداولية عند العرب، مسعود صحراوي ، دار الطليعة للنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٥ م .
- التداولية في الدراسات النحوية ، د.عبد الله جاد الكريم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ،ط١ ، ٢٠١٤م.
- تراجم رجال القرنين السادس والسابع الحافظ شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقي ، راجعه السيد عزت الحسني ، دار الكتب الملكية بالقاهرة ، ط١ ١٩٤٧م.
- تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير) - محمد الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ) - ط١ -الدار التونسية للنشر – تونس – ١٩٨٤م .
- الخطاب التداولي في المنظور البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري ، واضح احمد ، رسالة ماجستير كلية الآداب / جامعة وهران الجزائر .
- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة الكمال ، القاهرة د.ت، د.ط.
- شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ ، ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٦هـ) تحقيق د. ابراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين القاهرة ط١، ٢٠١٣ .
- شرح كتاب سيبويه - أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) - تحقيق احمد حسن مهدلي - علي سيد علي - ط١ - دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٨م٠
- العقل واللغة والمجتمع ، جون سيرل ، ترجمة سعيد الغانمي ، دار الاختلاف الجزائر ، ط١ ، ٢٠٠٦م.
- علم لغة النص ، النظرية والتطبيق ، د. عزة شبل ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٧م.
- كتاب الصناعتين (الكتابة والشعر) - أبو هلال العسكري - تحقيق محمد أمين الخانجي - مطبعة محمود بك - الأستانة - ١٣٢٠هـ ٠
- كتاب سيبويه-أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠هـ)-تحقيق : عبد السلام محمد هارون-عالم الكتب بيروت-ط١/ ١٩٦٣م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل-أبو القاسم الزمخشري (٥٣٨هـ) - تحقيق عادل احمد عبد الموجود - علي محمد معوض - ط١- مطبعة العبيكان - الرياض - ١٩٩٨م٠
- اللسان والميزان (التكوثر العقلي) د. طه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- المحاورة ، مقاربة تداولية ، د. حسن بدوح، عالم الكتب الحديث ،ط٢، ٢٠١٢ م .
- مدخل إلى علم اللغة الادراكي ، مونيكا شفارتس ، ترجمة د. سعيد بحيري ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٥م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت ٧٦٨هـ)وضع حواشيه: خليل المنصور ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١، ١٩٩٧ م.
- مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي (ت ٦٢٦هـ) بادسيل لهويمل ، ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، إربد ، الأردن ، ط١ ، ٢٠١٤م.
- المعنى وظلال المعنى(أنظمة الدلالة في العربية) ، د. محمد محمد يونس ، دار المدار الإسلامي ، بنغازي ، ليبيا ، ط٢ ، ٢٠٠٧م.
- المقاربة التداولية ، فرانسواز أرميكو ، ترجمة د. سعيد علوش .
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، حازم القرطاجني ، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ط٣ ٢٠٠٨ .
- نسيج النص ، الأزهر الزناد ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط١، ١٩٩٣م.
- النص والخطاب والاتصال ، د. محمد العبد ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٥م.
- النص والسياق ، فان دايك ، ترجمة عبد القادر قنيني ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب ، ٢٠٠٠م.
- النظرية التداولية عند الأصوليين ، دراسة في تفسير الرازي(٥٤٤-٦٠٦هـ) د. نصير محمد غماري ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، إربد ، الأردن ، ط١ ، ٢٠١٤م.
- النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة ، أحمد فهد شاهين عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، إربد ، الأردن ، ط١ ، ٢٠١٥م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.
-